

أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية في ضعف الامبراطورية المصرية (١٥٨٠-١٠٨٥ ق.م)

سفين مجيد سليمان

التخصص ، تاريخ القديمة

جامعة دهوك / كلية العلوم الانسانية / قسم التاريخ .

07503264670

safeenravini@gmail.com



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

[International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

ملخص

تفاقت عدة ظواهر اجتماعية سيئة في المجتمع المصري، تمثلت هذه الظواهر في استحواد الكهنة على الثروة والسلطة وفساد القضاء وانتشار الفساد الإداري والرشوة وإضرابات العمال، وسرقات المقابر كل هذه الأمور تدل على انحطاط المستوى الأخلاقي للكثير من أفراد المجتمع والتي كانت من العوامل المهمة لسقوط الامبراطورية المصرية ويتناول هذا البحث موضوع تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في سقوط الامبراطورية المصرية القديمة (١٥٨٠ ق.م) حتى (١٠٨٥ ق.م) وذلك من خلال تعرض أفراد المجتمع للاستغلال والاضطهاد من قبل الطبقة العليا والوسطى، والمعاناة من ظروف عيش قاسية ومحدودة الفرص تمثل الغالبية العظمى من السكان في المجتمع المصري القديم.

Abstract

The agreement of a number of social jewels in Egyptian society, represented by the priesthood's contempt for wealth, power, judicial corruption and the spread of administrative corruption Bribery, labor abuse, and grave robbery, all of which impose moral standards on many members of Kant's society, are among the most important factors in the collapse The Egyptian Empire includes the subject of the impact of social and economic factors and the effect on the collapse of the ancient Egyptian Empire (1580 BC) until (1085 AH) and through the exposure of individuals of society to exploitation and isolation from the upper and middle classes, and suffering from limited living conditions and limited opportunities represents dominance The greatest of the settlements in the old Egyptian society.

المقدمة:

من البديهي ان الاسرة المصرية لم تكن على قدم المساواة من حيث الغنى والاستقرار المادي حيث كان هناك تفاوت في مستويات الاجتماعية عدى مستويات التحضر والترابط، لكن يمكن توضيح

بعض النقاط الرئيسية التي أثرت في عملية الاضمحلال وانهيار الدولة مثل الفساد الاداري والسراقات وعدم وجود الولاء للدولة بسبب انتشار الغرياء والطامعين، بالإضافة إلى دور الكهنة والمسيطرين محلياً على ثروات الدولة.

وكان للطبقية دور كبير في تشكيل هذا المجتمع وتحديد المكانة الاجتماعية والاقتصادية للفرد. ونسعى إلى تأثير الأوضاع الاجتماعية في المجتمع المصري القديم حيث كان المجتمع مقسم إلى طبقات اجتماعية مختلفة حسب الثروة والسلطة والتعليم والمكانة الاجتماعية كانت تحدد مكانة الأفراد في المجتمع وتؤثر على حياتهم وفرصهم.

وكان النظام الطبقي في المجتمع المصري القديم يتكون من طبقة عليا تتألف من الملوك والنبلاء والكهنة، وطبقة وسط تتألف من التجار والمسؤولين والأطباء والكتبة، وطبقة دنيا تتألف من الفلاحين والعمال والرعاة والحرفيين. وكانت هذه الطبقات تختلف فيما بينها من حيث الثروة والسلطة والتعليم والمكانة.

طبقات الدنيا كانت تعاني من الفقر والظلم والاستغلال. وكانوا يعملون في الزراعة والصيد والحرف اليدوية والبناء، وكانوا يعتبرون الطبقة الأكثر عدم تمتعاً بالسلطة والثروة والتعليم. وكانت هذه الطبقة تتعرض للاستغلال والاضطهاد من قبل الطبقة العليا والوسطى، وكانوا يعانون من ظروف عيش قاسية ومحدودة الفرص. وكانت الطبقة الدنيا تمثل الغالبية العظمى من السكان في المجتمع المصري القديم، ولكنهم لم يكونوا مشاركين بشكل كبير في صنع القرارات والحكم. أن النظام كان يتميز بتفاوت كبير في الثروة والسلطة والتعليم والمكانة الاجتماعية.

وهذه الأوضاع قد أدت بالنتيجة الى بروز الفساد والسراقات والانهيار الاخلاقي ويمكن توضيحها في خمس نقاط رئيسية وهي الفساد الاداري وجود عناصر اجنبية في السلطة و سرقات المقابر و مهنة السرقة في المجتمع وسوء الاوضاع الاقتصادية كما سنوضحها في هذا البحث.

أولاً: الفساد الإداري:

تمتع كهنة آمون بنفوذ سياسي كبير في البلاد وذلك بعدما قام الملك تحتمس الثالث بتعيين رئيس كهنة آمون رئيساً لكهنة مصر جميعاً، الأمر الذي حدا به مع الوقت للتسلط على الملك نفسه عن طريق الوحي الإلهي وبذلك أصبح لكبار كهنة آمون مركزاً قوياً وأصبح معبدهم أكبر معابد مصر وأغناها (سونيرون، ١٩٧٥: ١٩٧)؛ حيث كانت المعابد تنعم بثروة طائلة، وذلك لأن الملوك أغدقوا على معابد الأرباب والآلهة الهبات والعطايا والأوقاف وغنائم الحروب (منى عبد المحسن، ٢٠١٣: ٣٣٢).

استطاع رمسيس الثاني إلزام الكهنة الكبار حدود واجباتهم في الحد من نفوذهم، ويظهر ذلك في تعامله مع (باك- إن- خنسو) أشهر الكهنة العظام في تلك الفترة، حيث إنه لم يتولَّ أعمالاً إدارية فحسب

بل كان سلطانة الروحي لا يمتد إلى كل كهنة مصر العليا والسفلى فكان نفوذه محصوراً في رئاسة الكهنة في طيبة (سليم حسن، ٢٠٠١: ٦٢٣).

تعرض كهنة آمون لهزة عنيفة بعد قيام ثورة إخناتون الدينية كادت تقضي على نفوذهم في البلاد، ولكنهم استعادوا مكانتهم بعد جلوس توت عنخ آمون على عرش البلاد وأظهر الملك ولاءه لآمون وكهنته خاصة عندما غير اسمه من توت عنخ آتون إلى توت عنخ آمون ودلالات ذلك، حيث قام بعمل تمثال فخم من الذهب يفوق ما كان مصنوعاً من قبل، وزاد عدد حملته إلى ثلاثة عشرة شخصاً (Bennet, 1939: 9).

في النصف الثاني من عهد الأسرة العشرين، تولى حكم مصر مجموعة من الملوك الضعاف لم يملكو من السلطة إلا مظهرها فقط، فسقطت البلاد في فوضى وازداد نفوذ الكهنة الذين ابتعدوا عن مهامهم الاجتماعية، وانصب اهتمامهم على الحفاظ على أموالهم وثروتهم وهيبتهم ونفوذ سلطانهم، وامتد سلطانهم ونفوذهم إلى تعيين الموظفين وجمع الضرائب (البربري، ٢٠٠٤ : ١٥).

أدى ضعف الملوك في هذه الفترة إلى ازدياد نفوذ كهنة آمون واستيلائهم على السلطة في البلاد شيئاً فشيئاً حتى جمعوا مقاليد الأمور في أيديهم ووصلت حالة البلاد إلى أقصى تدهور عندما قفز الكاهن الأكبر (حريحور) على عرش البلاد وأسس الأسرة الحادية والعشرين (علي، ٢٠٠٨ : ١٩٠)، وكان من أهم أسباب تلك الأزمات في نهاية عصر الدولة الحديثة، بسبب كثرة ما أغدقوه على المعابد والكهنة من هبات وعطايا (ويلسون، ١٩٥٧ : ٤٣٤).

كما فقدت المحاكم أهميتها في أواخر عصر الدولة الحديثة، واستأثر الكهنة بالحكم والفصل في القضايا مدعين أن كل شكوى أو جريمة يجب أن يترك الحكم فيها للإله، وكان الكاهن هو الوحيد الذي يبلغ طرفي القضية بحكم الإله، وكان الحكم دائماً يأتي لصالح الطرف الأكثر إرضاء ورشوة للكاهن (فخري، ١٩٩٥ : ٢٩٩).

وبناءً على الوثائق التاريخية استغل كبار كهنة آمون ضعف الملوك في النصف الثاني من الأسرة العشرين للاستحواذ على السلطة الإدارية والسياسية. فلم يعد دورهم دينياً فحسب، بل امتد ليشمل تعيين الموظفين وجمع الضرائب، وصل الفساد إلى حد تسلط الكهنة على الملك نفسه، حيث كانوا يواجهون القرارات السياسية والتعيينات عن طريق "الوحي الإلهي" المزعوم، مما أفقد الملك هيئته وسلطته الفعلية ومن ناحية أخرى كدس الكهنة ثروات طائلة من الهبات والعطايا وأراضي الأوقاف، مما أدى إلى نشوء "دولة داخل الدولة" تملك موارد تفوق موارد الخزانة الملكي، وفقدت المحاكم استقلاليتها وأهميتها، وأصبح الكهنة هم من يفصلون في القضايا بدعوى أن الحكم "للإله". وأن الأحكام القضائية كانت تصدر دائماً لصالح الطرف "الأكثر إرضاء ورشوة للكاهن"، مما أدى إلى ضياع العدالة وانتشار الظلم الاجتماعي.

ثانياً: وجود عناصر اجنبية في السلطة:

استطاع الكثير من الأجانب الوصول إلى "أكثر المناصب أهمية" في عهد الدولة الحديثة، وأصبحوا محل ثقة الملوك. هذا التغلغل لم يقتصر على الجيش فقط، بل امتد ليشمل المعابد والإدارة المدنية، مما جعل مفاصل الدولة في أيدي عناصر غير مصرية الولاء.

الكثير من الأجانب في مصر في عهد الدولة الحديثة وصلوا إلى أكثر المناصب أهمية، وأصبح منهم موضع ثقة الملك بالإضافة إلى عدد كبير من المرتزقة في الجيش، وفي المعابد، ولكن ذلك لم يشكل خطراً على الدولة ما دام الحكام أقوياء أمثال الملك تحتمس الثالث والملك رمسيس الثالث، ولكن هذا الأمر شكل خطورة كبيرة على الدولة المصرية حين جلس على سدة الحكم ملوكاً ضعفاء بالإضافة إلى حالة البلاد السيئة، فاضطر هؤلاء الحكام اقطاع الجنود المرتزقة أرض زراعية كمرتبات لهم وذلك لعجز الملوك عن دفع رواتب هؤلاء مما زاد من قوة ونفوذ الأجانب حتى أصبحوا يمثلون رعباً لسادتهم (مهران، ١٩٨٩: ٣٢٠).

بالإضافة إلى العوامل السابقة برزت عوامل أخرى أدت إلى الانحلال كالصراع على العرش وما تبعه من مؤامرات داخل البلاط الملكي التي اشترك فيها هؤلاء الأجانب، ومن أشهر هذه المؤامرات مؤامرة الملكة (تي) من أجل قتل زوجها الملك (رمسيس الثالث) وعاونها في ذلك كبار موظفي البلاط الملكي كما حاول بعض القضاة الدفاع عن الملكة ونفي التهمة عنها (David, 1986, :73).

يتوضح لنا أن وجود الأجانب (كالمرتزقة) لم يكن يشكل خطراً في عهد الملوك الأقوياء (مثل تحتمس الثالث ورمسيس الثالث)، لكن الخطر ظهر بوضوح عند تولي ملوك ضعفاء. في هذه المرحلة، تحول الأجانب من حماة للدولة إلى مراكز قوى مستقلة تتنازع السلطة وبسبب الانهيار الاقتصادي وعجز الملوك عن دفع رواتب الجنود المرتزقة نقداً، اضطروا إلى "إقطاع الجنود المرتزقة أرضاً زراعية كمرتبات لهم". هذا الأمر أدى إلى تحول المرتزقة إلى ملاك أراضي ذوي نفوذ محلي. كما لعبت العناصر الأجنبية دوراً تخريبياً داخل البلاط الملكي، حيث شاركوا في "مؤامرات داخل البلاط الملكي" للصراع على العرش.

ثالثاً: سرقات المقابر:

وقعت سرقات المقابر أثناء الفوضى، وأوقات الضعف، كما حدث من سرقة المقابر الملكية إبان الثورة الاجتماعية الأولى التي قامت في نهاية الدولة القديمة؛ فقد توجه الثوار إلى نهب مقابر الملوك، وقد فطن الملوك الأقوياء إبان الدولة الحديثة إلى أهمية الدفن في باطن الأرض حتى لا يتمكن هؤلاء من نهب مقابرهم، ولكن الضعف الذي حل بمصر بعد الملك "رمسيس الرابع"، دفع اللصوص إلى أعمال السلب والنهب في المقابر الملكية في وادي الملوك والملكات، فضلاً عن انتهاك حرمة مدينة الموتى شرقي طيبة، تتحدث برديات من عصر الرعامسة المتأخر "برديات إيبوت، إمهرست ليوبولد، ماير" عن

عصابات تألفت بغرض السطو على المقابر في طيبة خلال حكم رمسيس التاسع، واضحت تلك السرقات ظاهرة للعيان منذ عهد الملك رمسيس التاسع. واختار اللصوص منطقة مليئة بالمقابر الملكية سواء أكانوا حريماً ملكياً أم أبناء ملوك في منطقة ذراع أبو النجا (بيير، ٢٠٠٣: ٢٩٩).

تم الكشف عن سرقات المقابر في العام السادس عشر من عهد الملك رمسيس التاسع؛ وذلك عندما رفع "باسر" الثالث المشرف على الشرطة في شرقي طيبة تقريراً إلى الوزير "خع - إم - واست"، الذي كان في ذلك الوقت في المنطقة الجنوبية من طيبة، وذكر "باسر" في تقريره: إن عشرة مقابر ملكية، وأربعمائة من مقابر الملكات، وكثيراً من مقابر الأشراف سرقها اللصوص وشكل الوزير لجنة للتقصي عن المسروقات والمقابر التي عبث بها اللصوص، والتأكد من التقرير الذي رفعه "باسر"، وضمت كل من ساقى الفرعون نسأمون، وكاتب الفرعون، ومدير بيت المتعبدة الإلهية لأمون رع ملك الآلهة، ونفر كا رع مير آمون حاجب الفرعون، واتجهوا ناحية الغرب؛ لتحري الأمر وتطابقه على الطبيعة وعلم "بور عا" القائم على الشرطة في الجزء الغربي من طيبة، وشكل لجنة من رجال شرطته حتى تتمكن اللجنة القادمة من البر الشرقي من أداء عملها في سهولة ويسر (رانكه، د.ت: ١٣١).

بدأت لجنة الوزير "باسر" في التقصي؛ ففحصت منطقة ذراع أبو النجا وبها مقابر عصري الانتقال الأول والثاني وملوك الأسرة الثامنة عشر والتاسعة عشر، وانتهت إلى بعد فحص عشرة مقابر في اليوم الأول فوجدوا واحدة فقط انتهكت حرمتها كما فحصت مقابر خاصة بمرتلالات المعابد للإله آمون رع ووجدوا اثنتين سليمة واثنتين نهباً، فيكون المجموع أربع مقابر (Peet, 1930: 37).

كما أن المقابر والحجرات التي اتخذها الأغنياء بيوتاً أبدية لهم بعد مماتهم في الجهة الغربية من طيبة، فتضح نهبها بالكامل، وجردها أصحابها من أدواتهم الجنائزية، ومع ذلك أشارت اللجنة إلى مقبرتين حاول اللصوص دخولهما، وهما المقبرة ذات الهرم لملك "تب خبرو رع" ابن "رع" "إنتف" - أحد ملوك الأسرة السابعة عشرة - فقد عمل اللصوص وفقاً سعته قدماً ونصف في الناحية الشمالية من المقبرة المنحوتة في الصخر لصاحبها المشرف على القربان لمعبد "أمون" المسمى "شوري"، وقد وجدت سليمة، ولم يصل اللصوص إليها. المقبرة ذات الهرم للملك "سخم رع - وب ماعت أنتف عا" - أحد ملوك الأسرة السابعة عشرة - قد وجد اللصوص أخذوا في نهبها عند النقطة التي وضعت فيها لوحاتها في هرمها، وقد فحصت في هذا اليوم ووجدت سليمة ولم يفلح اللصوص في نهبها (سليم حسن، ٢٠٠١: ٣٣٠).

وتم التحري عن المجرمين الذين يتآمرون على سرقة المقابر وهي جريمة مريعة في نظر المصريين الأتقياء ورأى المجتمع المصري في الاعتداء على القبور، ونهب محتوياتها جريمة كبرى لا سيما؛ إذ كان القبر المعتدى عليه والمنهوب لأحد الملوك أو الأمراء، أو أحد كبار رجال الدولة، وقد شدد القانون العقوبة على من يتجرأ على حرمة المقابر، ويسطو عليه حيث كان القانون يقضي بحكم الإعدام على من يقترف مثل هذه الجرائم (شورتر، ١٩٥٦: ١٩٨).

وقام "بورعا" بالتحري عن المجرمين الذين اتخذوا من نهب مقابر الأموات وسيلة للربح، وينشط هؤلاء مستغلين ضعف السلطة، فالمقابر تحتوي في داخلها كنوزاً نفيسة من الذهب والأواني الفاخرة التي توضع مع المتوفى في مقبرته وبدأ "بورعا" التحري عن المجرمين أولاً بالقرب من المقابر فربما يجد من يبحث عنه، ويلج في طلبه، وتحري في المناطق المحيطة بموقع الحادث لعل يكون المرتكب في مكان ما، ووجد رجالاً مختفياً يدعى "بيخال"، ويبدو أنه كان يعد العدة للتقريب عن مقبرة جديدة حيث كان معه اثتان آخران (Allam, 1974: 150).

وسلك "بورعا" المنهج السليم في تتبع المجرمين وقت وقوع الجريمة وهو التحري في موقعها أولاً مما يدل على أن المصري القديم عرف تلك الطريقة منذ القدم. ووضع بورعا تقريراً لعمدة المدينة الجنوبية، والوزير "خع إم واست" وللجنة التي شكلها الوزير، وأيضاً النبلاء، بأسماء اللصوص وتم القبض على المجرمين وسجنهم وحقق معهم واعترفوا بما حدث ومن الملاحظ أن ذلك تم في يوم واحد، ولا شك أن ذلك دليل واضح على الجدية التي التزم بها "بورعا" في القبض على المجرمين وتقديمهم للمحاكمة في سرعة فائقة. وربما الذي ساعد "بورعا" في ملاحقة مرتكبي السرقة هو أنه تحرى أولاً في موقع السرقة، فإذا ضبط الشخص في مكان حدوث الجريمة، فيدل ذلك على أنه مجرم محترف الإجرام. ويؤكد ذلك أن "بيخال" ضبط ومعه شريكان، فيبدو أنهم يعدون العدة لارتكاب المزيد من السرقات (Peet, 1930: 39).

واستعان "بورعا" بمشرفي أحياء طيبة الذين جمعوا له الأخبار من كل مكان بسهولة ويسر في مدة قصيرة. وقد أكد على ذلك اللصوص أثناء التحقيق معهم؛ فذكر أحدهم في اعترافاته أن مشرفي أحياء طيبة سمعوا بسرقاتهم في الجزء الغربي من طيبة وتشير بردية "إبوت" أن "بيخال بن خاري" كان يعمل نحاساً وهو من غربي المدينة، ويعمل عاملاً في معبد "وسر ماعت رع مري آمون" (رئيس الثالث) في معبد آمون، وكان هذا الرجل قد حقق معه الوزير "نب ماعت رع نخت" في العام الرابع عشر أي منذ عامين من ارتكاب هذه الجرائم، واعترف "بيخال" بجريمته تحت التهديد والوعيد بالضرب المبرح، وجدع الأنف، وصلم الأذن، والوضع على الخازوق (Capart, 1936:171).

ويبدو أن "بيخال" وضع في قائمة المشبوهين لدى المشرف على الشرطة لا سيما وأنه قد حُقق معه من قبل الوزير، وبالنظر إلى وظيفته فهو أحد العمال الذين يعتمد عليهم في صناعة النحاس لا سيما وأن النحاس كان من المعادن النادرة في مصر القديمة، فقد نفذ من محاجر الصحراء الشرقية إبان عهد الملك "إمنمحات" الأول لذلك اضطروا إلى استيراده من قبرص عن طريق التبادل التجاري، كما أتوا به من الجبال الواقعة على الحدود السورية وتذكر بردية "هاريس" أن أحد المقبوض عليهم مع "بيخال" كان يدعى "أمن نفر بن أنحور، ويعمل بناءً، فحققوا معه بالضرب، واعترف بجريمته أما الشخص الثالث

فيدعى "إمن نفر"، ويعمل حجاراً، واعترف بجريمته كما جاء في بردتي "إمهرست"، و"ليوبولد الثاني" (Capart, 1936:172).

ويتضح في ضوء وظائف اللصوص الثلاثة أن "بيخال" كان يصنع أدوات من نحاس كما جاء في اعترافات "إمن نفر" أنهم أخذوا آلاتهم المصنوعة من النحاس، وحفروا بها الطرق المؤدية إلى داخل المقابر، أما البناء "إمن نفر بن أنحور"؛ فكان يعلم المسالك المؤدية إلى داخل المقابر وثالث المجرمين يعمل حجاراً إذ يدل ذلك على أنهم على دراية تامة بالحفر داخل المقابر (Allam, 1974: 77).

ولم يكتفِ القائم على الشرطة بالقبض على هذا التشكيل العصابي الذي يبدو من ظاهره أنه كان منظماً مما يرجح بأن لهؤلاء الثلاثة رئيس يشرف عليهم؛ لذا توجهت الأعين إلى رئيس العمال في ذلك الوقت وكان يدعى "نخت - موت"، فربما يكون هو المسئول عن السرقات؛ لذا تم القبض عليه وأُخذ إلى مكان على ضفة النهر يعرف بمكان التحري؛ حيث يتم استجواب المشتبه فيهم، وأرسل "نخت - موت" ومعه سيدة تدعى "إيزيس" زوجة العامل "آني نخت"، ووضعاً رهن التحقيق لمدة عشرة أيام، ووجد لذلك نص يؤرخ بالعام الخامس والعشرين، الشهر الأول من الشتاء، اليوم الخامس عشر، أُخذ إلى ضفة النهر (Peet, 1930: 39).

ومكثا الاثنان هذه المدة؛ إذ أشار النص إلى تاريخ خروجهما في اليوم الخامس والعشرين ثم الإفراج عن كل من "نخت موت ابن خنسو" الذي تربى مع "إيزيس" "زوجة" آني نخت" بعد سجنهما في مكان التحري ومما لا شك فيه أن اتخاذ الملوك موضعاً على النهر يعرف بمكان التحري حيث يتم استجواب المتهمين، ولكن المعلومات عن هذا المكان ضئيلة جداً، ولعل ذلك يرجع إلى أنه متعلق بالأمن الداخلي، لذا كان غامضاً ومخيفاً لدى المصري القديم حيث مكث "نختموت" عشرة أيام كاملة رهن التحقيق والاستجواب (Peet, 1930: 39).

ومما يلفت النظر فيما سبق أن السيدة "إيزيس" زوجة "آني نخت" كانت توافق "نخت - موت" إبان التحقيق حتى تكون أداة ضغط استخدمها المحققون على نخت - موت. ومما يؤكد ذلك أن النص المتعلق بتاريخ خروجها من مكان التحقيق ذكر أنهما قد تربيا معاً، وربما تكون أخته. وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن المحققون من التأكد من ارتكاب نخت - موت جرائم متعلقة بسرقة المقابر؛ ولكن أثبتت الأيام ضلوعه في تلك الجرائم (Allam, 1974: 78).

رابعاً: مهنة السرقة في المجتمع:

تشير النصوص الهيروغليفية بأنه قامت إحدى السيدات وتدعى "حريا" بسرقة معول من نحاس من رجل يدعى "تب نفر"، ويعمل عاملاً، وقام هذا الرجل أولاً بالتحري عن مرتكب الجريمة؛ فسأل كل شخص في قريته بل وجعلهم يقسمون على أنهم لم يفعلوا ذلك، ولم يعرفوا عنها شيئاً فقام "بعمل استجواب لكل الناس الذين في القرية عن السرقة" وبعد عدة أيام من التحري داخل القرية، أخبرته إحدى السيدات

وقالت له إن عقاب الإله سيظهر (أقول لك الحقيقة). إنني رأيت "حريا" وهي تأخذ الإزميل، وتوجه "تب نفر" في اليوم العاشر من الشهر الثالث من فصل الصيف العام السادس إبان حكم الملك "سي تي" الثاني إلى المحكمة للفصل في هذه القضية، واستكمال التحري عن السيدة المتهمه، وقبضوا عليها، وسألوها: هل أخذتي معول "تب نفر" هل هذا صحيح أم لا؟ فقالت: أنا لم أسرق شيئاً، فتوجهت لها المحكمة بالقول أقسمي بالملك - عاش سليماً معافى -؛ فقالت: لست أنا السارقة وبعد ساعة من الاستجواب، حيث إنها لم تعترف بارتكاب هذه الجريمة، أرسلت المحكمة لجنة للتأكد من أقوالها، ويبدو أنهم تأكدوا أنها السارقة لذا خرج التابع وذهب إلى المنزل برفقتها، وأحضرت الإزميل المسروق، ولسوء حظها أن المعول دفنته مع بعض الأشياء المسروقة الأخرى، وأضحت "حريا" متهمه، وعندئذ تأكد للمحكمة من صدق "تب نفر" لذا قالوا: إن المواطنة "حريا" تستحق الموت" ثم قالت المحكمة: "أجلوا النظر في أمر قتلها حتى مجيء الوزير" (El-Saady, 1998: 298).

وفي نص آخر اتهم "تب نفر" أحد الأشخاص ويدعى "حاي بن حوي نفر" بسرقة ثلاثة أزاميل خاصة بالملك؛ فتقدم للمحكمة السابقة، وكانت تضم اثنين من كتبة الوزير، فيقوم دورهما على التحري عن المجرمين، أو النظر في القضايا التي تعرض على محكمة القرية، وعندما رفع "تب نفر" الشكوى ضد العامل "حاي"، قال: إنه سرق ثلاثة معاول خاصة بالملك، وإنني وجدتهم في كوخه في وادي الملوك وتوجهت المحكمة بسؤال "تب نفر" "هل معك شهود على ذلك؟! فقال: إن العامل "حاي"، والنحات "خومو" كانا معي عند رؤية الأزاميل، وحضر الشاهدان أمام المحكمة، وأقسما بالملك و"آمون" أن يتحدثا صدقاً وإن خالفاً ذلك فإنهما يضربان مائة ضربة؛ لذا قالوا: "لقد رأينا اثنين من الأزاميل في كوخ العامل "حاي"؛ ولكن لا نعرف أنهما ينتميان إلى الملك" وأضحت القضية غامضة بشهادة الشهود حيث قال "تب نفر" في دعواه: عن المعاول الثلاثة، وقال الشاهدان: إنهما اثنان؛ فعندئذ وجه الكاتب بن تورت سؤالاً إلى "تب نفر": هل الأزاميل تنتمي إلى الملك أو ملك "حاي"؟! ويبدو أن عرض السؤال السابق للتأكد قبل البدء في التحري واستجواب "حاي"، ولكن "تب نفر" قال: إنهم ينتمون إلى الملك وأقسم على ذلك وجاء "حاي"، وأقسم أنه لم يسرق الأزاميل، ولا تنتمي له وإنما هي ملك والده، ولا شك أن هذه قضية غامضة جداً، والذي يخص موضوع الدراسة أن الذي قام بالتحري هما كاتب الوزير، إذ كانا ضمن اللجنة المكونة من المشرف على العمل بانب، والمشرف على العمل "حوي"، والكاتب "باسر"، والكاتب "بنتاورت"، والمشرف على الشرطة "منتموس"، والحارس "إيبوي" (El-Saady, 1998: 299).

خامساً: سوء الأوضاع الاقتصادية:

ازدهرت الأوضاع الاقتصادية في عصر الأسرتين الثامنة عشر والتاسعة عشر، وذلك نتيجة لوجود حكم مركزي قوي وحكومة منظمة، واستطاع ملوك هاتين الأسرتين مواجهة الأخطار التي تهدد

الأوضاع الاقتصادية في كل الأنحاء، وأخذت الدولة منذ عهد الملك ستي الثاني تتجه نحو الضعف، حيث شهدت مصر فترة حكم هذا الملك بعض الاضطرابات التي أثرت على الدولة واحتكر الملوك بعض الأنشطة الاقتصادية المهمة، كاحتكار مناجم الذهب والأنشطة الزراعية والحيوانية التي كان يقوم بها العمال لحساب الملك، كما أشرفت الدولة على الزراعة والري وتحديد المساحات المنزرعة وأنواع المحاصيل، وكان من حق الأفراد مزاوله الأنشطة الاقتصادية ولكن داخل نطاق القوانين والتقاليد التي يُشرعها الملك (موسى، ١٩٩٨ : ٢٠٩).

تميزت فترات سوء الأوضاع الاقتصادية في مصر القديمة (خاصة عصور الاضمحلال) بانتشار القحط، وارتفاع الضرائب، وفوارق طبقية هائلة بين النخب وبقية السكان. أدى ذلك إلى هجران الفلاحين لأراضيهم، احتكار الغلال، وتدهور اجتماعي ونقص حاد في المواد الغذائية، مع تزايد النفقات العسكرية التي أضعفت الدولة، مما أسفر عن فوضى وأزمات معيشية، وأدت الاسباب المتنوعة إلى تدهور أحوال الفلاحين، وهجرهم للزراعة، مما قلل من المنتج المعروض ورفع الأسعار وعلى الرغم من ذلك، شهدت فترات أخرى ازدهاراً بفضل النيل والأحجار والمعادن، لكن الاضمحلال كان دوماً نتيجة لسوء الإدارة أو العوامل الطبيعية القاهرة .

الخاتمة

الفساد الإداري في هذه الفترة لم يكن مجرد حالات فردية، بل كان فساداً هيكلياً شمل القضاء، والجيش، والمؤسسة الدينية، والجهاز البيروقراطي، وهو ما أدى في النهاية إلى فقدان السيطرة المركزية وانهيار الدولة المصرية الحديثة ودخولها في عصور الضعف.

تأثير الأجنبي كان "تأثيراً تراكمياً"؛ بدأ بالخدمة العسكرية وانتهى بالسيطرة السياسية والاقتصادية، واستغل هؤلاء ضعف القيادة المصرية لتحويل موارد الدولة لمصالحهم، مما جعلهم "خنجرًا في خاصرة الدولة" بدلاً من أن يكونوا درعاً لها.

قيام مسؤولي الدولة والتجار باحتكار الحبوب في أوقات الأزمات، مما زاد من حدة الغلاء والمجاعات بينما أدت الحروب المتواصلة إلى نفقات باهظة استنزفت خزانة الدولة، مع سوء معاملة بعض الحكام مما أدى لتخريب الآثار والموارد.

توزيع غير عادل للثروة، حيث حظيت النخبة بالثراء بينما عانى عامة الشعب من الفقر والجوع وتراجع الاهتمام بشؤون الري وتطهير التراب، مما أثر على الإنتاج الزراعي الذي يعد عماد الاقتصاد المصري وترتبط الأزمات الاقتصادية بانتشار الأمراض نتيجة سوء التغذية وتدني مستويات المعيشة. والنتيجة كان سقوطاً لدولة مترامية الأطراف.

المصادر

المصادر العربية:

١. سيرج سونيرون، (١٩٧٥) كهان مصر القديمة، ترجمة: زينب الكردي، مراجعة: أحمد بدوي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
٢. منى عبدالمحسن نعمان، (٢٠١٣) الأزمات والمحن وتعبيراتها في مصر القديمة من خلال المصادر والنصوص المصرية حتى نهاية الدولة الحديثة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآثار، جامعة القاهرة.
٣. سليم حسن، (٢٠٠١) موسوعة مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٤. أحمد محمد البربري، (٢٠٠٤) عواصم مصر القديمة، ط١، الاسكندرية، مصر.
٥. رمضان عبده علي، (٢٠٠٨) رؤى جديدة في تاريخ مصر القديمة منذ أقدم العصور حتى نهاية الأسرة الوطنية، تقديم: زاهي حواس، ج٣، القاهرة.
٦. ويلسون جون، (١٩٥٧) الحضارة المصرية، ترجمة: أحمد فخري، القاهرة.
٧. أحمد فخري، (١٩٩٥) مصر الفرعونية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
٨. محمد بيومي مهران، (١٩٨٩) الحضارة المصرية القديمة، الحياة السياسية والاجتماعية والعسكرية والقضائية والدينية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
٩. جرانديه بيير، (٢٠٠٣) رمسيس الثالث قاهر شعوب البحر، ترجمة: فاطمة عبد الله محمود، مراجعة محمود ماهر طه، القاهرة.
١٠. أدولف ارمان هرمان رانكه (د.ت) مصر والحياة المصرية في العصور القديمة ترجمة أ.د/ عبد المنعم أبو بكر، مراجعة: محرم كمال مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

المصادر الانجليزية:

11. Bennet, J, "The Restoration inscription of Tutankhaman" JEA, 25, (1939).
12. David, A.R., The Pyramid Builders of Ancient Egypt, London, 1986.
13. Peet, T. F., The Great Tomb – Robberies of The Twentieth Egyptian Dynasty, Oxford, 1930.
14. Allam, S., L'Apport Juridiques des Deir Medineh, Bruxelles, 1974, p.150.
15. Capart, J., Gardiner and Wall, V de., " New Light of the Ramesside Tomb – Robberies " JEA 22, (1936).